الأمم المتحدة S/PV.7252

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٥٢

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	الأرجنتين	السيدة برسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد بليس
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة جاكوبون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/611)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1451941 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/611)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كيونغ – وا كانغ، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/611، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة للسيدة كيونغ – وا كانغ.

السيدة كيونغ – وا كانغ (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ.

مرت ستة أشهر على اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بهدف الضغط على أطراف الصراع في سوريا من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية الأساسية والحد من معاناة الناس العاديين المحاصرين في الصراع. وقد تفاقمت خلال تلك الأشهر الستة محنة الشعب السوري، بدلا من أن تتراجع حدتها. وتواصلت أعمال العنف ويستمر العنف الصراع بلا هوادة، مع وقوع المزيد من القتلى من النساء والأطفال والرجال. وتمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد ليتحول إلى أشلاء. ووفقا للبيانات التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان من مصادر مختلفة، فقد كان شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ شهرا مروعا بشكل خاص بالنسبة للمدنيين، منذ بداية الصراع في سوريا، حيث سُجل أكثر من ١ ٠٠٠ حالة وفاة وإصابة في صفوف المدنيين. وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٢ آب/أغسطس إحصاءات مُحدثة لضحايا الصراع. فحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، كان أكثر من ١٩١ ٠٠٠ شخص قد قُتلوا منذ بداية الصراع. ورغم أنه رقم مروع، إلا أنه يشكل الحد الأدنى. ومن المرجح أن يكون عدد القتلى الحقيقي أعلى من ذلك بكثير.

وفي محافظة حلب، سُجلت زيادة ملحوظة في استخدام الحكومة العشوائي للبراميل المتفجرة في الأحياء السكنية، حيث لا يزال المدنيون، بمن في ذلك الأطفال والنساء الذين لا يستطيعون المغادرة، يكافحون من أجل البقاء. ولا تزال محافظات درعا وحماة وإدلب تعاني بشكل خاص من البراميل المتفجرة. ففي درعا، على سبيل المثال، ذكرت تقارير أنه أُلقي أكثر من ٣٠ برميلا متفجرا على مدينة داعل خلال الفترة من ٢٢ إلى ٣١ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين، من بينهم ٥ أطفال. وواصلت المعارضة والجماعات المتطرفة مهاجمة المناطق السكنية بقذائف الهاون والقصف والسيارات المفخخة بأجهزة تفجيرية مُرتجلة، متسببة في قتل وجرح عشرات الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. وفي دمشق، استهدفت حوالي ٢٢٥ من قذائف الهاون والقذائف الأخرى العاصمة خلال الفترة من ٣ إلى ٧ آب/أغسطس، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٧ شخصا وإصابة ١٠٠ على الأقل، من بينهم أطفال.

ويتواصل العقاب الجماعي للمدنيين، وذلك في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي الأساسية. فهناك ما يناهز مليون شخص في حلب محرومون من المياه بسبب الهجمات على البنية التحتية الحيوية. وقطعت الجبهة الإسلامية إمدادات المياه عن منطقة للمشردين في حلب عدة مرات. ويستمر استهداف المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي أيضا، فيما يواصل عدد الأشخاص الفارين من سوريا بحثا عن الأمان ارتفاعه. وواحد تقريبا من كل سوريين إما مشرد داخلي أو لاجئ.

وأدى التقدم الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في وسط سوريا إلى تصعيد أعمال العنف المُمارسة ضد المدنيين العزل إلى مستوى جديد. وتواصل الجماعة ارتكاب فظائع مروعة ضد المعارضين لحكمها. ففي دير الزور، على سبيل المثال، أفادت مصادر المجتمع المحلي هناك بمقتل أو اختطاف ما يناهز ٧٠٠ فرد من عشيرة عرب الشعيطات، اتهمهم تنظيم الدولة الإسلامية بالردة، خلال الأسبوعين الماضيين حيث عُثر على البعض منهم مقطوعي الرأس أو مصلوبين. وتشير التقارير أيضا إلى بيع نساء ينتمين إلى العشيرة في أسواق العراق.

وأمام حالة الإفلات التام من العقاب، أصبحت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان القاعدة في سوريا. فأطراف الصراع تستخف بالتزاماتها فيما يخص حماية المدنيين والالتزام بالقانون الإنساني الدولي، حيث تواصل ارتكاب جرائم فظيعة ضد المدنيين، من دون تفرقة بين الصغار والكبار أو بين النساء والرجال. ويجب أن يخضع مرتكبوها للمساءلة. كما يجب إنهاء الإفلات من العقاب.

للمرة الأولى خلال ستة أشهر، حصل بعض التحسن في الشهر المنقضي في وصول المساعدات الإنسانية. فنحن نصل إلى عدد أكبر من المحتاجين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وذلك نتيجة لاتخاذ المجلس للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وآلية الرصد مطبقة الآن في المعابر الحدودية الثلاثة: باب الهوى وباب السلام والرمثا. ولم يجر بعد نشر أفرقة رصد في العراق، وذلك بسبب انعدام الأمن في الجزء الشمالي الغربي من البلد، ولكن يجري تقييم الحالة باستمرار.

وقد أدت إمكانية الوصول عبر الحدود إلى توسيع نطاق التغطية في المناطق التي يصعب الوصول إليها في محافظات حلب ودرعا وريف دمشق وإدلب والقنيطرة واللاذقية. وأرسلت الأمم المتحدة حتى الآن تسع شحنات إلى سوريا من البلدان المجاورة، عملا بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

وشمل ذلك سبع شحنات من تركيا – أربع من خلال معبر باب السلام وثلاث من خلال معبر باب الهوى – واثنتان من الأردن عن طريق معبر الرمثا. وتضمّنت الشحنات مساعدات غذائية لـ ٥٠٠ ٦٩شخص، ومواد غير غذائية لما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠شخص، وإمدادات مياه ولوازم نظافة صحية لحوالي ٥٠٠ ٨٢ شخص، ولوازم طبية لنحو ٠٠٠ ١٩٠ شخص، بما في ذلك لوازم جراحية من أجل ٧٠٠ شخص. وقد عبرت جميع الشحنات دون وقوع حوادث، وتوزيع إمدادات الإغاثة ما زال جارياً.

وقد أمكن إرسال تلك الشحنات بفضل التعاون الكامل لحكومتي تركيا والأردن. وأُبلغت الحكومة السورية قبل ٤٨ ساعة بعبور تلك الشحنات وبطابعها الإنساني. وهناك المزيد من الشحنات المخطط لها خلال الشهر المقبل بالتنسيق الوثيق مع الفريق الإنساني في دمشق، تمشياً مع نهج الأمم المتحدة الشامل لسوريا كلها، والذي يكمل بموجبه عبور خطوط التزاع وإمكانية الوصول عبر الحدود بعضهما بعضا لكي نزيد إلى أقصى حد قدرتنا على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

وحدثت أيضاً انفراجات جديدة في إمكانية الوصول عبر خطوط التزاع، لا سيما في ريف حلب الشرقي ومحافظتي

درعا وريف دمشق، بما في ذلك المناطق المحاصرة. وتم إرسال الغذاء إلى حوالي ٥٠٠ ٩٧ شخص في جميع أنحاء محافظة حلب، وإلى ٠٠٠ ١٠ مدني محاصرين في المناطق الريفية التي تسيطر عليها المعارضة في درعا والتي لم تتلقّ أي مساعدة منذ بداية الأزمة، لا سيما في اليادودة وتل شهاب وزيزون.

وتجدر الإشارة إلى أن لوازم طبية، بما في ذلك مواد جراحية، وصلت إلى عدد من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في هذا الشهر، معظمها عبر خطوط التراع. وجرى تسليم قرابة ١٠ أطنان مترية من اللوازم الجراحية والأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة لـ ٣٠٠ ٢٢ شخص إلى المستشفيات في شرق مدينة حلب. وفي مخيم اليرموك، سمحت السلطات السورية بتوزيع اللوازم الطبية، بما في ذلك المضادات الحيوية والأدوية لعلاج الأمراض غير المعدية. وسلّمت منظمة الصحة العالمية والهلال الأحمر العربي السوري في ٢٨ تموز/يوليه خمسة أطنان مترية من المساعدات الطبية لمنطقة معضمية الشام المحاصرة في ريف دمشق لدعم ٠٠٠ ٢٤ من السكان المحتاجين. وجرى إيصال شحنات أخرى إلى مناطق يصعب الوصول إليها في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة.

وعلى الرغم من تلك التطورات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من جانب الأطراف لضمان الوصول السريع والمنتظم والآمن دون عوائق. فما زال هناك ٠٠٠ ٢٤١ شخص تحت الحصار. وتستمر العقبات الإدارية التي تفرضها الحكومة السورية في إعاقة إيصال المعونة. فلا يزال المحافظون ممنوعين من الموافقة على إيصال المساعدة الإنسانية في محافظاتهم دون استشارة دمشق أولاً. ولم تتم إزالة القيود التنفيذية المفروضة على المنظمات غير الحكومية. وما زالت جماعات إرهابية معينة، فضلاً عن جماعات من المعارضة المسلحة، تحول دون الوصول إلى المحافظات الشرقية التي يصعب الوصول إليها في سوريا. ويتقدم تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة باتجاه معبري باب السلام وباب الهوى الحدوديين بمحاذاة طرق الدخول الرئيسية إلى سوريا. وربما يهدد ذلك تنفيذ المزيد من العمليات عبر الحدود، وهو ما يأذن به القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

ولا بد لي من تسليط الضوء على أن الوضع التمويلي للعمليات الإنسانية في سوريا بات مزرياً. إن خطة الإغاثة الإنسانية لسوريا تعاني نقصاً حاداً في التمويل، حيث لم يجر الوفاء سوى بنسبة ٣٠ في المائة من الاحتياجات. كما أن الخطة الإقليمية لإغاثة اللاجئين السوريين مموّلة بنسبة ٤٥ في المائة فقط. وهذا يزيد من التحديات التي تواجهنا فيما يتعلق بقدرتنا على مساعدة من هم بحاجة للمساعدة.

ويشكل انعدام الأمن خطراً جدياً على عملياتنا وموظفينا. لقد احتفلنا في الأسبوع الماضي باليوم العالمي للعمل الإنساني. وكانت تلك مناسبة لنتذكر العاملين في المجال الإنساني في سوريا الذين يضعون أرواحهم على أكفهم كل يوم لتقديم المساعدة إلى من هم بحاجة ماسة إليها في سوريا. وفي ٦ آب/أغسطس، تعرضت قافلة مكونة من ١٨ شاحنة أغذية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي للهجوم من قبل مجموعة مجهولة بينما كانت في طريقها من دير الزور إلى الرقة. وقُتل اثنان من سائقي الشاحنات وأصيب آخران، كما أن محتويات أربع شاحنات لحقت بها أضرار أو دُمِّرت. وقُتل ٦٢ من العاملين في المجال الإنساني منذ آذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك ٣٨ من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، و ١٥ من موظفي الأمم المتحدة – ١٣ منهم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحدها، و ٢ من موظفي المنظمات غير الحكومية.

ولا ينبغي أن يُضطر العاملون في المجال الإنساني للمخاطرة بحياتهم لإنقاذ الآخرين. وأُذكّر المجلس بأن جميع

الأطراف تتحمّل مسؤولية ضمان سلامة وأمن أولئك الذين يعملون في العمليات الإنسانية.

لقد أظهر التقدم المحرز خلال الشهر الماضي أنه في حال توفر الإرادة السياسية، يكون هناك سبيل إلى تحسين الوضع بالنسبة لملايين المدنيين في سوريا. ويجب علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لكي تصل المساعدة الإنسانية إلى كل المحتاجين إليها.

يسفر كل يوم عن إزهاق المزيد من الأرواح وتدمير المزيد من الأسر والمجتمعات المحلية. وصعود الجماعات المتطرفة، التي لا تلقي بالا حتى لأبسط القواعد الإنسانية، يهدد البقية الباقية من العلمانية والتسامح في سوريا. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه لإنهاء الصراع وضمان زيادة وصول المساعدات الإنسانية حتى نتمكن من الوصول إلى جميع من هم في أمس الحاجة في سوريا. وتبذل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤنا كل ما في وسعهم لتلبية تلك الاحتياجات، ولكن – كما قلنا مراراً – فإن حل الأزمة ليس في أيدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كانغ على إحاطتها الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.